الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

إستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي

برنامج عمل

٢٠١٠ - ٢٠١٤

كانون الأول ٢٠٠٩

فهرس المحتويات

	صفحة
مقدمة	٣
الجزء الاول: واقع القطاع الزراعي في لبنان	٧
الجزء الثاني: استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي	٢١
الجزء الثالث: برامج العمل لتنفيذ المحاور الاساسية لاستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي	٢٦

مقدمـة

يعاني القطاع الزراعي في لبنان أزمة مزمنة تعود إلى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري لمكونات هذا القطاع بهدف النهوض به ، إضافة إلى توفير الإطار المؤسساتي الملائم والتركيز على نوعية النموّ وليس فقط على معدّلاته، والاهتمام بقضايا التنمية التي تستهدف الإنسان وظروفه المعيشية، والقيام بإصلاحات تشمل دور الدولة ومكوّنات القطاع الزراعي، على أن تُحدّد هذه الإصلاحات وأن تُنجز في إطار جامع بين مختلف الفعاليّات والأطراف المعنية الرسميّة والخاصة.

لم يوفّر الإطار الاقتصادي العام والتوجّهات المعتمدة للاقتصاد اللبناني مناخاً ايجابياً للزراعة، خصوصاً أن جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة يُخصّص لخدمة الدين العام فيما تعطى الأولوية لقطاعات أخرى ، الأمر الذي يقلّص من مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي ويحدّ بالتالي من فرص تطويره وزيادة قدرته على المنافسة.

لقد أدّى إهمال قطاع الزراعة في لبنان إلى زيادة معدّلات الفقر في المناطق الريفية وإلى هجرة داخلية أدّت إلى نشوء أحزمة فقر حول المُدن كما ادى الى الهجرة باتجاه الخارج.

إن أي استشراف لمستقبل القطاع الزراعي في لبنان لا بدّ أن يكون مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للتنمية المستدامة الذي يطال جوانب متعددة تتخطى البعد الاقتصادي لتشمل أبعاداً اجتماعية وبيئية، ويتطلب تطوير وتنسيق عمل المؤسسات الرسمية والخاصة لجعلها جزءاً من سياسة مجتمعية شاملة .

ومن هذا المنطلق، يرتكز مفهوم تنمية القطاع الزراعي على الأبعاد التالية:

١. البعد الاقتصادي:

يتطلب البعد الاقتصادي نظاماً يمكّن من توفير منتجات زراعية تلبّي جزءً وافياً من الطلب الداخلي، ولها قدرة تنافسية (كلفة إنتاج مناسبة وجودة عالية) تمكّنها من ولوج الأسواق الداخلية و الخارجية بشكل يؤمن:

- **أ-** إنتاج كميّات وافية من السلع والخدمات.
- **ب-** استعمال رشيد للموارد المتاحة.
- **ج-** اعتماد الاصناف المطلوبة للاسواق الداخلية والخارجية.

إن تفعيل البعد الاقتصادي سيؤدي إلى:

أ- توفير فرص العمل.

ب- نمو الدخل الزراعي وزيادة حجمه في الدخل الوطني.

ج- تقليص الفاتورة الغذائية وبالتالي العجز في الميزان التجاري الزراعي.

د- عدم توريث الأجيال القادمة أكلافاً مرتفعة.

٢. البعد البيئي:

خلال العقدين الماضيين، تزايدَ الاهتمام العالمي بالنتائج البيئية الناشئة عن الكثافة السكانية وحركة النمو الاقتصادي السريع . وقد تبلور ذلك من خلال الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية والمحافظة عليها والاستعمال الرشيد لها ومكافحة التلوث والتركيز على تطوير زراعة سليمة تأخذ بعين الاعتبار التوازن البيئي والجوانب الصحية للإنسان (اعتماد المواصفات والمعايير، الزراعة العضوية، السياحة الزراعية والبيئية ...الخ).

لقد أصبح التركيز على أهمية البعد البيئي للزراعة في لبنان ملحاً لمجابهة عدة جوانب سلبية منها:

أ- النمو العمراني الذي أدّى الى تقلّص الرقعة الزراعية المحدودة أساساً.

ب- المخاطر المتزايدة للتصحّرالناتج عن تغّير المناخ.

ج- تراجع مساحة الغابات وتقلّص الغطاء النباتي.

د- الاستخدام المفرط لمياه الري.

ه- تلوث مياه الأنهار والشواطئ البحرية والتربة والمياه الجوفية(كيميائي وحيوي).

و- التلوث الغذائي وتأثيره على صحة الانسان.

يشكل التدهور البيئي في لبنان معضلة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب يجب تداركها ومعالجتها، وينتج عن هذا التدهور أخطار صحية واجتماعية واقتصادية راهنة وعبء متفاقم للأجيال القادمة.

٣. البعد الاجتماعي :

يساهم تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية على المستوى الاجتماعي في تحقيق:

أ- الإنماء المتوازن بين المناطق.

ب- محاربة الفقر وسوء التغذية.

ج- توفير مفهوم الأمن الغذائي من حيث الكمية والنوعية والأسعار.

د- الحدّ من الهجرة الريفية.

ه- تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية.

و- تعزيز دور الشباب في التنمية الريفية.

وللدلالة على أهمية البعد الاجتماعي لتنمية القطاع الزراعي نورد الجدول التالي الذي يبين نسب الفقر في لبنان(UNDP , 2007) :

المحافظة	نسبة الفقر على مستوى المحافظة (%)	نسبة الفقر على المستوى الوطني(%)
بيروت	٢.١	١٠.٣
جبل لبنان (تشمل ضواحي بيروت)	٢٧.٣	٣٩.٩
البقاع	١٣.٠	١٢.٧
الجنوب	١٥.٦	١٠.٥
النبطية	٤	٥.٩
الشمال	٣٨.٠	٢٠.٧

ملاحظة : تبلغ نسبة العمال الفقراء في القطاع الزراعي٢٥% وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية (UNDP , ٢٠٠٥).

الجزء الأول

واقع القطـاع الـزراعي
في لبنــان

١. معطيات إحصائية حول القطاع الزراعي:

شهد القطاع الزراعي تراجعاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن هذا لم يُلغِ مكانته في الاقتصاد الوطني إذ أنه:

أ- يؤمن حوالي ٦% من الدخل الوطني.

ب- يشغّل ما بين ٢٠% و ٣٠ % من العمالة.

ج- يمثّل حوالي ١٧ % من قيمة الصادرات.

تغطّي الأراضي الزراعية المستغلّة أكثر من ربع مساحة لبنان الإجمالية ، حيث بلغت مساحتها عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٧٧ ألف هكتار منها حوالي ١٤٢ ألف هكتار مروية.

تبقى الزراعة اللبنانية على الرغم من ضيق المساحة، حالة خاصة متميزة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تتوفّر لها ظروف مناخية وزراعية مختلفة تتيح المجال لتنوع كبير في منتجاتها .

ويُمكّن توافر المياه حالياً من ري حوالي نصف الأراضي المزروعة ويقلّص بشكل كبير من التأثير السلبي لتقلبات العوامل المناخيّة.

بلغ حجم الإنتاج الزراعي في نفس العام ٢٩٤٤ مليار ليرة لبنانية موزعة كالآتي:

أ- ٧٣% إنتاج زراعي نباتي (٢١٥٥ مليار ليرة).

ب- ٢٧% إنتاج زراعي حيواني (٧٨٩ مليار ليرة).

يستورد لبنان مواداً زراعية وغذائية سنويا بما يوازي إنتاجه تقريباً من حيث القيمة حيث بلغت ٢٩١٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ توزعت على الشكل التالي:

أ- منتجات زراعية نباتية : ٨٧٤ مليار ل.ل.

ب- منتجات زراعية حيوانية: ٧٥٠ مليار ل.ل.

ج- منتجات زراعية مصنعة: ١٢٩٠ مليار ل.ل.

وبذلك تشكل الواردات الزراعية حوالي ١٦.٣ % من قيمة الواردات اللبنانية الإجمالية.

كما يستورد لبنان ما يزيد عن ٨٠ % من حاجاته الغذائية.

يشهد لبنان اكتفاءا ذاتيا في بعض المنتجات كزيت الزيتون وفروج اللحم والبيض في حين يحصل هذا الاكتفاء الذاتي على بعض انواع الخضار والفاكهة في فترات معينة تتوافق وفترات انتاجها. اما فيما يتعلق بالحليب فتشكل نسبة الاكتفاء الذاتي ٦٣ % في حين تتدنى هذه النسبة للقمح، وبالرغم من الدعم الذي شهدته هذه السلعة، لتصبح ٢٠ %، واللحوم الحمراء (لحم غنم ٢٠ % لحم بقر ٩ %) مما يحتم على لبنان استيراد هذه السلع لتغطية حاجاته الاستهلاكية. ونظرا لارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد، ينبغي العمل على تشجيع وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية لزيادة صادراتنا وبالتالي تقليص العجز في الميزان التجاري الزراعي.

٢. <u>كلفة وجودة الإنتاج :</u>

تعتبر كلفة الإنتاج الزراعي في لبنان الأعلى مقارنة مع الدول المجاورة ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها:

أ- غياب التسليف الزراعي وارتفاع الفوائد التي يتكبدها المزارع على القروض.

ب- ارتفاع كلفة الري بسبب غياب مشاريع الري العامة واعتماد أساليب ري تقليدية وغيرها من الأسباب.

ج- الاعتماد بشكل كبير على المدخلات الزراعية المستوردة ذات الكلفة العالية.

د- ارتفاع كلفة الطاقة.

ه- ضعف الإرشاد والتدريب والرقابة.

و- ضعف دور المؤسسات التعاونية والنقابية.

ز- محدودية الرقعة الزراعية وارتفاع كلفة ضمان الأراضي الزراعية.

ح- صغر حجم الحيازات الزراعية بشكل عام.

ط- محدودية استخدام المكننة والتقنيات الحديثة.

ي- مشاكل الملكية العقارية.

ك- ارتفاع كلفة اليد العاملة.

ل- غياب الدعم المباشر وغير المباشر مقارنة بالدول المجاورة.

م- ارتفاع كلفة النقل لعدم توفر البنى التحتية اللازمة.

تعاني بعض المنتجات الزراعية اللبنانية نقصاً من الجودة ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها:

أ- اعتماد أصناف وأنماط تقليدية.

ب- ضعف الإرشاد والتدريب .

ج- ضعف الرقابة .

د- الاستخدام المفرط للمدخلات الزراعية لاسيما المبيدات والاسمدة.

ه- غياب أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية Traceability and Labeling.

و- عدم الزامية المواصفات للسلع الزراعية.

ز- عدم اتباع المعاملات الجيدة لما بعد الحصاد (نقل، توضيب، تخزين،.....)

٣. <u>التشريعات :</u>

يعتبر غياب التشريعات أو قدمها من المعوقات الأساسية أمام أي عملية تطوير للقطاع الزراعي وذلك بما يخص القوانين أو المراسيم أو القرارات.

٤. <u>البنى المؤسسية في القطاعين الأهلي والخاص:</u>

إن غياب أو ضعف البنى المؤسسية في القطاعين الأهلي والخاص يشكل عائقاً أساسياً أمام أي عملية لتطوير القطاع الزراعي وذلك بما يخص التسليف الزراعي ودور التعاونيات أو النقابات أو الاتحادات النقابية أو شبكات التوضيب والتبريد والتصنيع والتسويق والتصدير .

٥. <u>الموازنة المخصصة لوزارة الزراعة :</u>

تعتبر النسبة المتدنّية لموازنة وزارة الزراعة من الموازنة العامة (اقل من أربعة بالألف بما فيها الرواتب والمصاريف التشغيلية وموازنتي المشروع الأخضر ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية) من العوامل الرئيسية التي تحدّ من قدرة الوزارة على القيام بدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي.

وبالرغم من وجود اعتمادات واردة في موازنات وزارات أخرى وموجهة إلى قطاع الزراعة كوزارة الطاقة والمياه (مشاريع سدود وري) ووزارة المالية (دعم زراعة التبغ) ووزارة الاقتصاد والتجارة (دعم زراعة القمح) ووزارة البيئة (مشاريع التحريج) إضافة للمبالغ المخصصة لبعض البرامج والمشاريع الواردة من خلال المؤسسات المانحة، لم تزل مشاكل القطاع الزراعي تتفاقم عاماً بعد عام خلال العقدين الماضيين وذلك لأسباب عديدة أهمها :

أ- ضعف موازنة وزارة الزراعة والذي أدى إلى:

- نقص فادح في ملء الملاكات بالكادر البشري والقدرة على تأهيله وتدريبه.
- نقص فادح بالمباني والآليات والتجهيزات لاسيما المختبرات .
- نقص فادح في الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برامج البحث العلمي والإرشاد والتدريب ومهام الرقابة وحماية الغابات والثروة السمكية.

- غياب خطة لترويج المنتجات اللبنانية.

ب- محدودية التنسيق بين وزارة الزراعة وباقي المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية وغير الحكومية مما زاد من حدة الإشكاليات وخاصّة في مشاريع التنمية الريفية التي تتبنّاها مصادر متعددة، وأدى إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

٦. <u>البنى التحتية الزراعية :</u>

على الرغم من تنفيذ عدد من مشاريع الطرق الزراعية والبرك التلية واستصلاح الأراضي ، مازال القطاع الزراعي يعاني من نقص فادح في البنى التحتية مما يؤثر على كلفة الإنتاج وجودته من جهة ويؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

٧. <u>الاتفاقيات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية:</u>

تطرح الاتفاقيات المتعدِّدة المبرمة مع الدول المجاورة أو في إطار جهوي (اتفاقية التيسير العربية، الشراكة الاوورومتوسطية...) أو الإعداد للاشتراك في منظمة التجارة الدولية، إشكالية انفتاح الأسواق ومجابهة منافسة المنتجات الخارجية، بسبب الكلفة العالية للإنتاج المحلي وعدم مطابقته للمواصفات، وانعدام وجود نظم واليات فاعلة للتسويق.

٨. معطيات إحصائية حول الإنتاج الزراعي للعام ٢٠٠٧ (وزارة الزراعة) :

أ- الإنتاج النباتي :

نجيليات	قمح: ٥٢٨٠٠ هكتار شعير: ١٥٧٥٠ هكتار			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
٠ %	٢٣%	٦٢%	٦%	٩%

توزيع النسب المئوية للمساحات المزروعة بالنجيليات في لبنان :

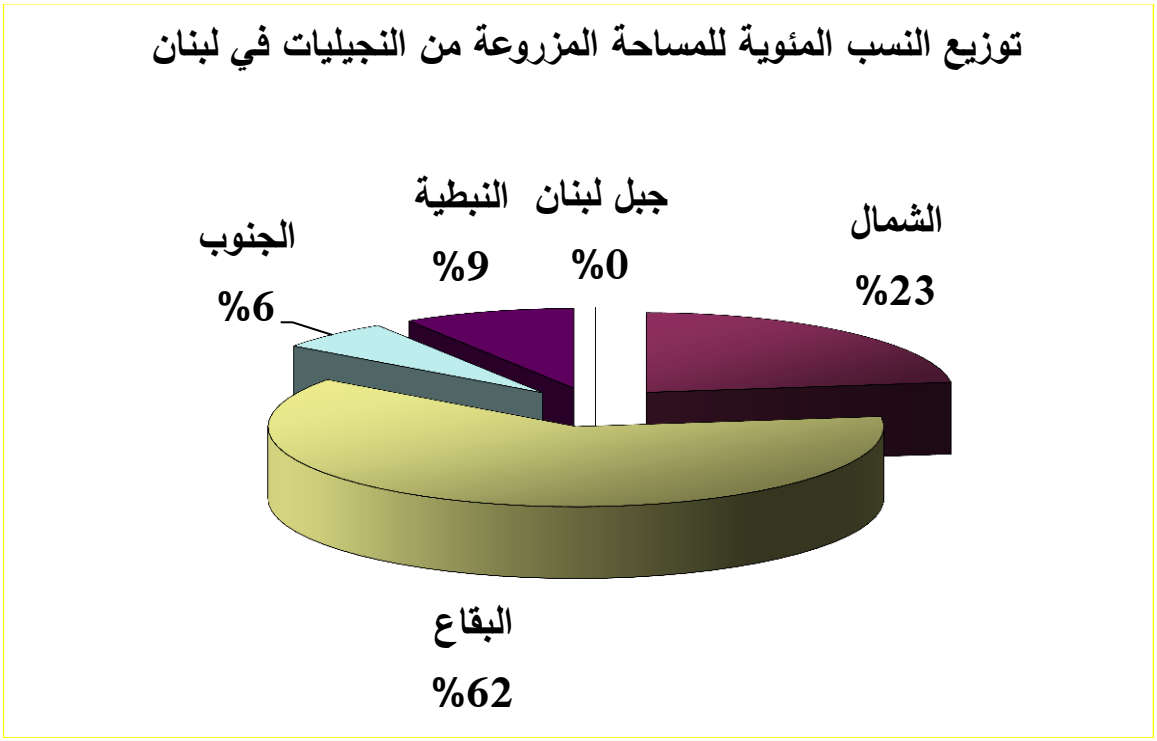

حبوب قرنية	حمص: ١٨٠٠ هكتار لوبيا: ١٤٢٠ هكتار فول أخضر: ١٨٤٥ هكتار			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
%٦	%٢٤	%٥٣	%٣	%١٤

توزيع النسب المئوية للمساحات المزروعة بالحبوب القرنية في لبنان:

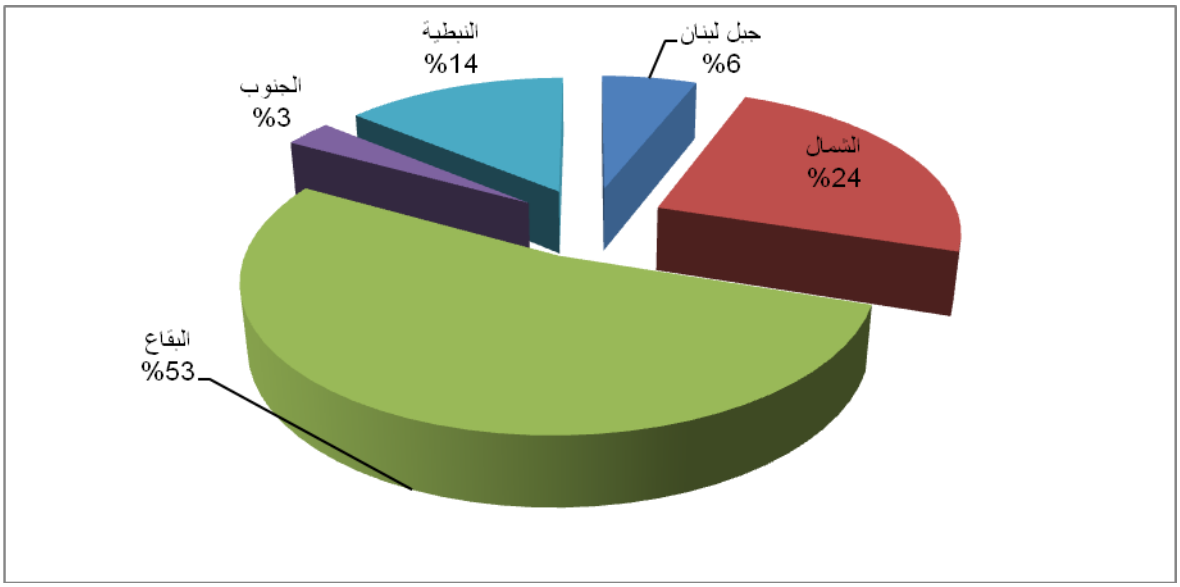

خضار	ملفوف: ١٩٥٠ هكتار خيار ومقتي: ٣١٠٠ هكتار كوسى: ١٦٠٠ هكتار بامية: ١٢٣٨ هكتار بندورة: ٤٠٦٠ هكتار بطيخ: ١٥٥٠ هكتار بطاطا:٢٠١٠٠ هكتار بصل: ١٨٠٠ هكتار

جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
%٧	%٣٣	%٥٨	%١	%١

توزيع النسب المئوية للمساحات المزروعة بالخضار في لبنان:

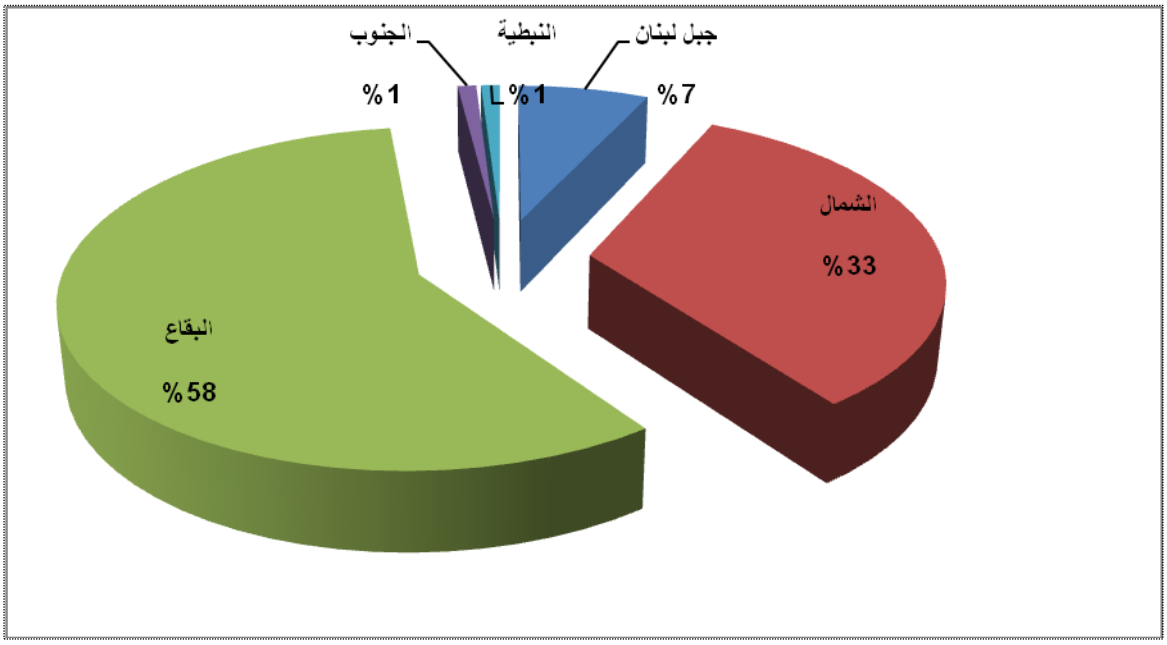

أشجار مثمرة	حمضيات: ١٦٧٦٣ هكتار تفاح: ١٠١٠٠ هكتار اجاص: ٣٠٥٠ هكتار مشمش: ٦٣٩٧ هكتار كرز: ٨١٠٠ هكتار دراق: ٣٥٥٠ هكتار خوخ+جنارك: ٢٠١٦ هكتار لوز: ٦٢٥٠ هكتار كرمة: ١٠٥٠٠ هكتار موز: ٢٩٩٠ هكتار				
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية	
%١٩	%٢٨	%٣٤	%١٧	%٢	

توزيع النسب المئوية للمساحة المزروعة من الاشجار المثمرة في لبنان

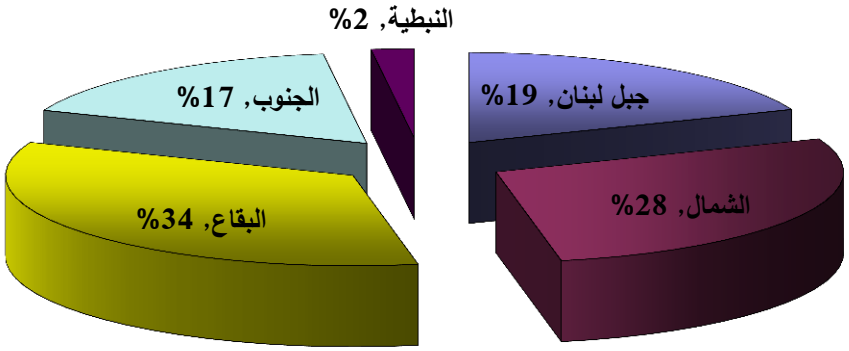

زيتون	زيتون: ٥٨٦٠٠ هكتار			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
%١٧	%٤٢	%٤	%١٧	%٢٠

توزيع النسب المئوية للمساحات المزروعة بالزيتون في لبنان:

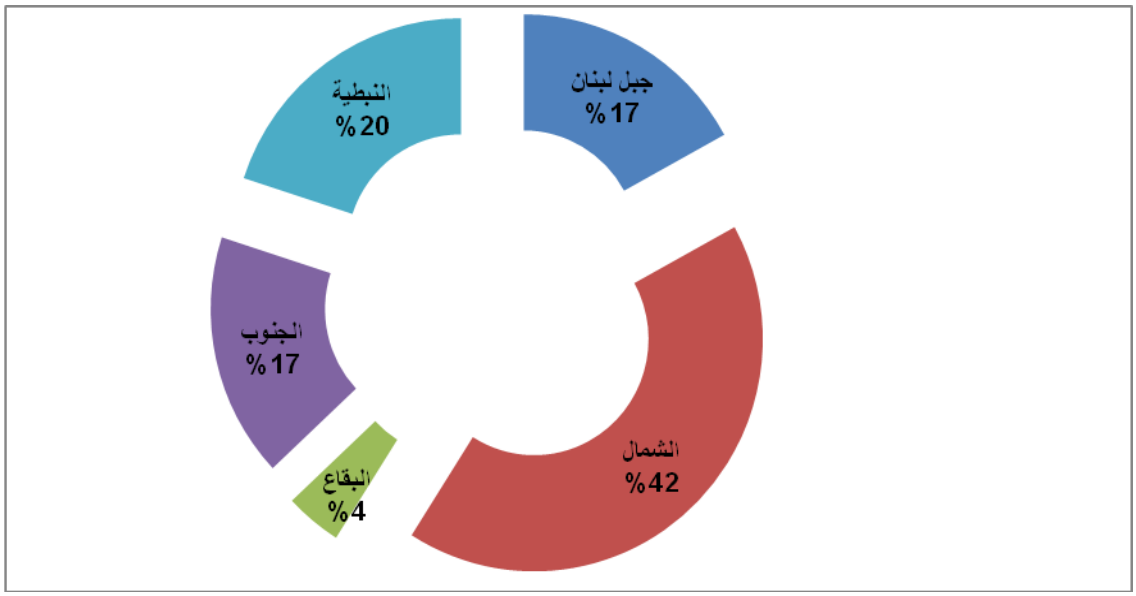

ب. الإنتاج الحيواني:

أبقار	أبقار: ٧٧٤٠٠ رأس (٥٨% حلوب)			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
١٤.٦%	٣١.٦%	٣٨.٨%	٨%	٧%

توزيع النسب المئوية لعدد رؤوس الأبقار بحسب المحافظات في لبنان:

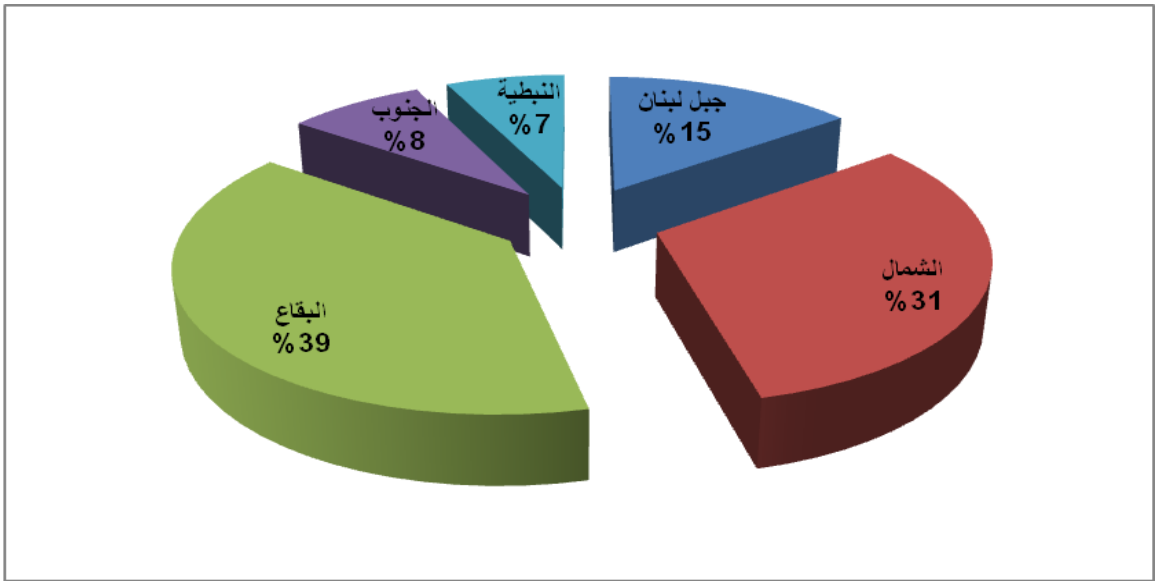

أغنام	أغنام : ٣٢٤٠٠٠ رأس (٦٧% حلوب)			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
%٤.٧	%٩.٢	%٧٨.٩	%١.٨	%٥.٤

توزيع النسب المئوية لعدد رؤوس الأغنام بحسب المحافظات في لبنان:

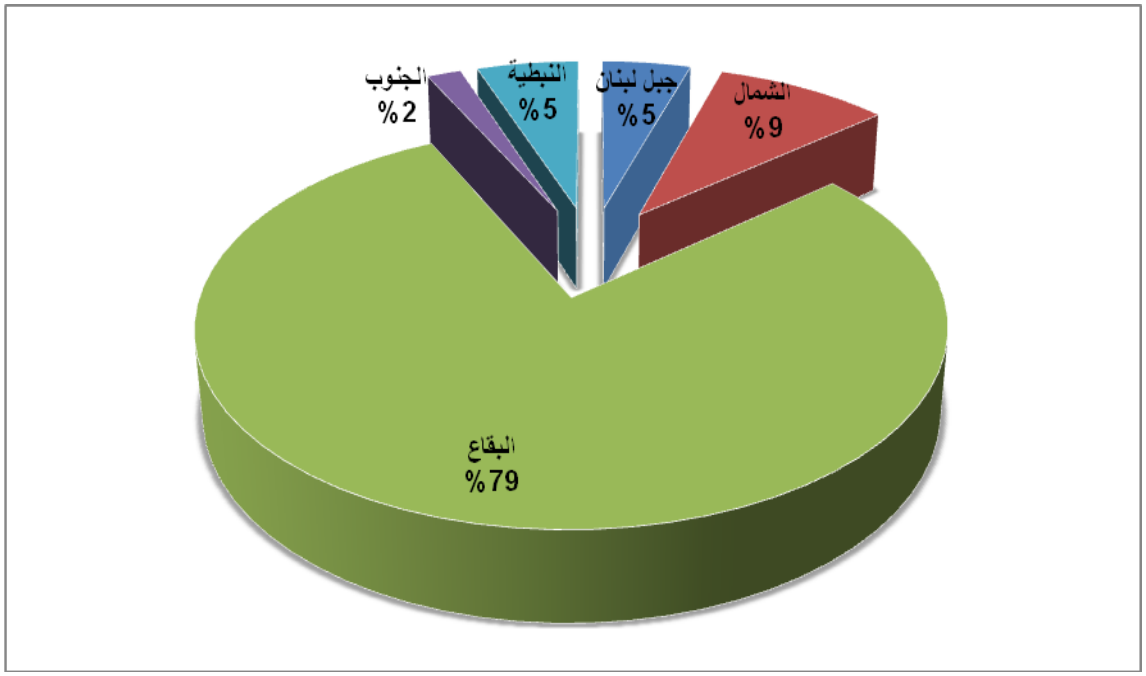

ماعز	ماعز: ٤٣٤٧٠٠ رأس (٥٤% حلوب)			
جبل لبنان	الشمال	البقاع	الجنوب	النبطية
%١١.٨	%٨.٥	%٥٦.٨	%١٠.٥	%١٢.٤

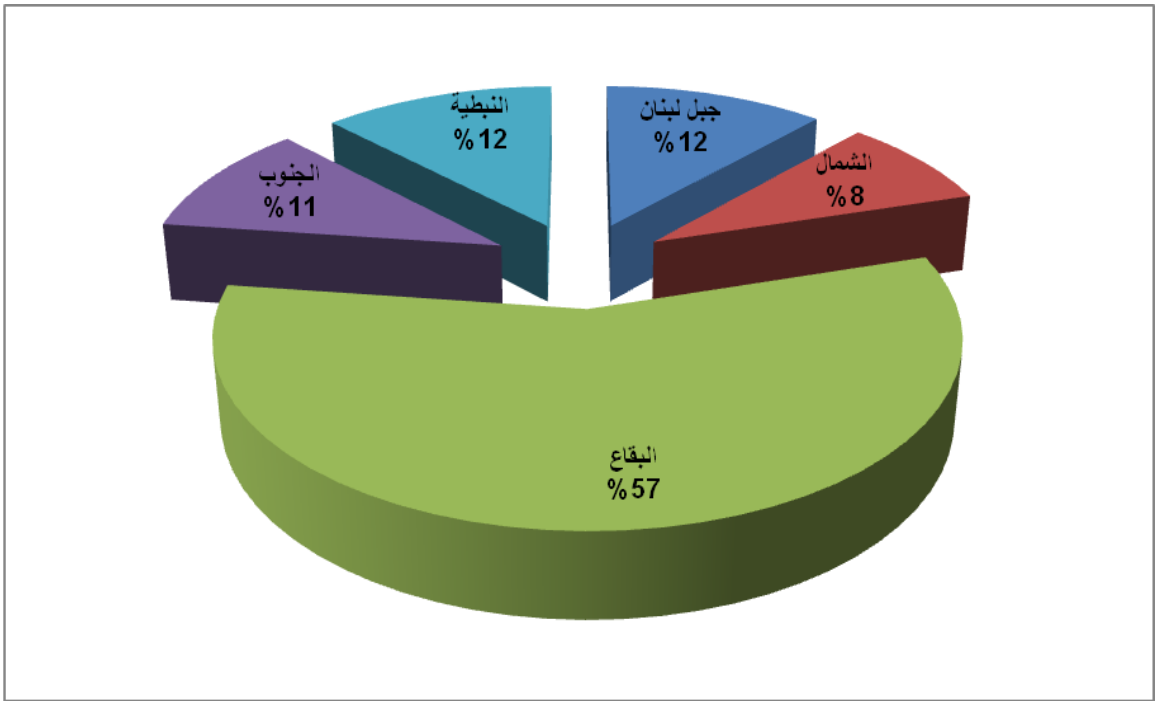

توزيع النسب المئوية لعدد رؤوس الماعز بحسب المحافظات في لبنان:

حليب	حليب أبقار: ١٨٣.٦ ألف طن حليب أغنام: ٢٤.٧ ألف طن حليب ماعز: ٣٤.٠ ألف طن

توزيع كميات إنتاج الحليب في لبنان (ألف طن):

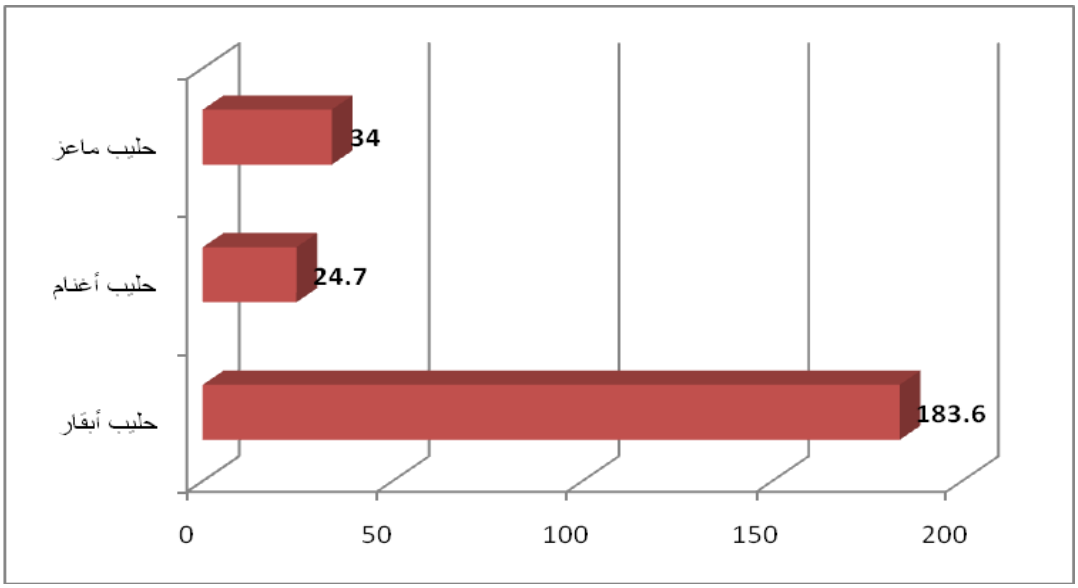

دواجن	فروج لحم: ١٣٥٢٠٠ طن بيض: ٧٦٢ مليون بيضة

سمك نهري	ترويت : ١١٠٠ طن

نحل	قفران نحل : ١١٥٠٠٠ قفير عسل : ٩٦٥ طن

الجزء الثاني

إستراتيجية
النهوض بالقطاع الزراعي

١. مقدمة حول استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي

تُعتبر وزارة الزراعة الإدارة المسؤولة عن صياغة الإطار الاستراتيجي للقطاع الزراعي ووضع السياسات والبرامج العملية للنهوض بهذا القطاع ووضع الأطر القانونية والتشريعية المنظّمة له وتأمين البنى التحتية لتسهيل عمليات الاستثمار والإنتاج والتسويق وانخراط أكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين فيها.

تقع على عاتق الوزارة مسؤولية السهر على تنفيذ وتحديث القوانين والمراسيم والقرارات الواقعة ضمن صلاحيتها ومسؤولية التنسيق مع الوزارات والإدارات العامة الأخرى والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والجهات غير الحكومية والقطاع الخاص.

كما تقع على عاتقها مسؤولية ضمان مصالح القطاع الزراعي في الاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى، لوزارة الزراعة دور أساسي في التنمية يتمثل في إدارة الموارد الطبيعية (الاراضي الزراعية، مياه الري، الغابات والأحراج والثروة السمكية والمراعي بما يتلائم مع حجم المتغيرات) وبرامج التنمية الريفية (دور المرأة والشباب) بما يمكن القطاع الزراعي من الاستفادة من المميزات الجغرافية المناخية التي تعطي المنتجات الزراعية قيمة مضافة وميزة تنافسية.

٢. محاور إستراتجية النهوض بالقطاع الزراعي :

المحور الأول: تحديث وإصدار التشريعات اللازمة(قوانين– مراسيم– قرارات).

المحور الثاني: تطوير هيكلية ودور وزارة الزراعة والتنسيق مع القطاعات العام والخاص والأهلي.

المحور الثالث: تحديث البنى التحتية الزراعية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

المحور الرابع: تفعيل الإرشاد الزراعي .

المحور الخامس: تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والاحراج والصيد البحري والبري .

المحور السادس: تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير.

المحور السابع: وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

المحور الثامن: الحفاظ على الموارد الطبيعية: التربة، الغابات، التنوع البيولوجي، تنظيم استخدام الأراضي الهامشية والمراعي والثروة السمكية.

المحور الأول:

تحديث وإصدار التشريعات اللازمة (قوانين- مراسيم- قرارات):

١. تحديث عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي.
٢. اصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات من اجل استكمال الرزمة التشريعية المتعلقة بالقطاع الزراعي.
٣. تحديث أو إصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالاتفاقات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.

المحور الثاني:

تطوير هيكلية ودور وزارة الزراعة والتنسيق مع القطاعات العام والخاص والأهلي:

١. تحديث الهيكليات و المهام وعمليات التنسيق داخل وزارة الزراعة(المديرية العامة للزراعة، مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، المشروع الأخضر، المديرية العامة للتعاونيات).
٢. تنظيم وتفعيل التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية.

المحور الثالث:

تحديث البنى التحتية الزراعية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية:

١. رفع كفاءة الاستفادة من الموارد المائية(حصاد المياه، ترشيد استعمال مياه الري، الحد من تلوث المياه ...الخ).
٢. التوسع في استصلاح الأراضي من اجل زيادة الرقعة الزراعية.
٣. تطوير شبكة الطرق الزراعية.

المحور الرابع:

تفعيل الإرشاد الزراعي:

١. إعادة تقييم الواقع الحالي للإرشاد الزراعي ووضع مخطط ارشادي متكامل.
٢. تحديث هيكلية واليات الإرشاد وتوفير الموارد البشرية والمالية والبُنى التحتية اللازمة.
٣. التكامل مع كافة الجهات المعنية بالإرشاد.

المحور الخامس:

تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والاحراج والصيد البحري والبري:

١. تأهيل وتفعيل أجهزة واليات الرقابة وتطوير المختبرات
٢. تأهيل وتفعيل مراكز الحجر الصحي البيطري والنباتي في المراكز الحدودية كافة واعتماد الرقابة على الصادرات والواردات والمدخلات .
٣. الرقابة على سلامة المنتوجات الزراعية في الأسواق اللبنانية.
٤. تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على الالتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية ضماناً للميزة التفاضلية للإنتاج.
٥. تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على اعتماد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية Traceability and Labeling.
٦. تنظيم الرقابة الفنية على معامل الغذاء.

المحور السادس:

تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير:

١. تفعيل سلاسل الإنتاج ضمن إستراتيجية تنمية زراعية متكاملة.
٢. التحول إلى سلاسل إنتاج أكثر تخصصية على مستوى السوق الداخلي أو التصنيع أو التصدير.
٣. رفع كفاءة الإنتاج من اجل زيادة القدرة التنافسية واعطاء قيمة مضافة للمنتجات.
٤. تفعيل وتطوير آليات وبرامج التسويق الداخلي والخارجي.
٥. تفعيل وتطوير برنامج دعم الصادرات الزراعية.

يتضمن محور تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير المحاصيل الأساسية التالية:

- الإنتاج النباتي (بطاطا، عنب، نجيليات وبقوليات، أعلاف، لوزيات ، تفاحيات، زيتون، حمضيات، موز، خضار، فريز، نباتات طبية وعطرية، مشاتل ،إنتاج البذور، أزهار،) .
- الإنتاج الحيواني (غنم، ماعز، أبقار، دواجن وطيور، نحل، اسماك).

المحور السابع:

وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة:

١. توفير مصادر تمويل ميسرة ومدعومة للاستثمار في القطاع الزراعي من اجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض زراعية.
٢. وضع آليات جديدة للتسليف الزراعي عبر القطاع المصرفي .
٣. ربط القروض الزراعية باعتماد المعايير والمواصفات وأنظمة التتبع والعلامات الزراعية التجارية Traceability and Labeling.
٤. اعادة الاعتبار للمنتجات التقليدية اللبنانية.

المحور الثامن:

الحفاظ على الموارد الطبيعية: التربة، الغابات،التنوع البيولوجي، تنظيم استخدام الأراضي الهامشية والمراعي والثروة السمكية.

١. الإدارة المستدامة للأراضي الهامشية والمراعي.
٢. ترشيد استعمال الأراضي الزراعية والحد من تلوث التربة والتصحر.
٣. المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي(الغابات، المراعي ،المياه، الثروة السمكية ... الخ)
٤. وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لادارة الغابات.

الجزء الثالث:

برامج العمل لتنفيذ المحاور الأساسية لإستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي

المحور الأول:

تحديث وإصدار التشريعات اللازمة(قوانين– مراسيم– قرارات)

١. تحديث عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي :

أ- القانون الخاص بهيكلية وزارة الزراعة (المديرية العامة للزراعة. المديرية العامة للتعاونيات . مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية. المشروع الأخضر).

ب- القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم قطاعات المهن الزراعية .

ج- قانون الغابات.

د- قوانين الملكية العقارية.

ه- القرارات المتعلقة بالثروة الحيوانية (استيراد اللحوم– الحيوانات الحية – الأدوية واللقاحات البيطرية – الحليب ومشتقاته... الخ) .

و- القرارات المتعلقة بالثروة الزراعية (لجنة الادوية الزراعية، لجنة الاسمدة، الشتول والبذور ...الخ).

ز- القرارات المتعلقة بمديرية التنمية الريفية الثروات الطبيعية (الغابات، الاسماك ... الخ).

٢. اصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات من اجل استكمال الرزمة التشريعية المتعلقة بالقطاع الزراعي:

أ- القوانين المطلوب إصدارها :

- قانون مهنة استيراد وبيع المستحضرات الزراعية .
- قانون سلامة الغذاء.
- قانون الحجر الصحي البيطري.
- قانون المزارعة .
- قانون المشاتل والبذور.
- قانون غرف الزراعة .
- قانون السجل الزراعي .
- قانون الزراعة العضوية.
- قانون صندوق الضمان من الكوارث .
- قانون إدارة الموارد الوراثية .
- قانون الصيد البحري.
- قانون القواعد الفنية واجراءات تقييم المطابقة.

- قانون السجل الوطني للاصناف المحلية والمستوردة.
- قانون حماية شجرة الزيتون.
- قانون تنظيم مجموعات التنمية المحلية.
- قانون استثمار الاراضي (شائع، جمهوري، اميري).

ب- إصدار مرسوم المرصد الوطني للمرأة في الزراعة والريف.

ج- إصدار قرارات بتأليف لجان مشتركة بين وزارة الزراعة ومؤسسات حكومية اخرى وجهات غير حكومية للعمل على تنمية القطاع الزراعي.

٣. تنفيذ المادة ٨ من المرسوم الاشتراعي ٩٧/ ٨٢ المتعلقة بإنشاء المجلس الأعلى للزراعة.
٤. تفعيل هيئة التنسيق والتخطيط.
٥. تحديث أو إصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

المحور الثاني:

تطوير هيكلية وتفعيل دور وزارة الزراعة والتنسيق مع القطاعات العام والخاص والأهلي

١. التطوير داخل وزارة الزراعة:

أ- إعادة النظر في جميع الهيكليات والمهام بما يتناسب مع إستراتيجية وبرنامج عمل وزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٤ .

ب- تأمين الكادر البشري اللازم :

	عدد الوظائف الملحوظة في الملاك التعاقد	عدد الوظائف المشغولة في الملاك التعاقد	عدد الوظائف الشاغرة في الملاك التعاقد	نسبة الشغور في الملاك التعاقد
المديرية العامة للزراعة	١١١٨	٤١٤	٧٧٤	٦٩.٢٣ %
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	٣٢٧ ١٣٨	٨٨ ٤٦	٢٣٩ ٩٢	%٧١.١٨

المشروع الأخضر	١٣٥ ١٧١	0 62	135 109	%79.73
المديرية العامة للتعاونيات	٩٥	٢٧	٦٨	%٧١.٥٧
التعليم الزراعي	١٩٢	٤٩	١٤٣	%٧٤.٤٧

ج- تأهيل الكادر الموجود .

د- الاستفادة من الخبرات الوطنية العاملة في الجامعات ومراكز الابحاث.

ه- تطوير مهام وقدرات الإرشاد والتدريب.

و- تطوير مهام وقدرات البحث العلمي.

ز- ربط مهام البحث العلمي بالإرشاد والتدريب.

ح- تطوير وتفعيل التعليم الزراعي المهني.

ط- تطوير مهام الرقابة.

ي- ربط مهام البحث العلمي بالرقابة .

ك- إجراء إحصاءات زراعية سنويّة.

ل- ربط خارطة البنى التحتية بخارطة الأولويات التنموية.

م- تفعيل الخدمات الفنية الزراعية (فحوصات وتحاليل مخبرية، تلقيح اصطناعي، تحصين، مكافحة أوبئة... الخ).

٢. تطوير التعاون مع الجهات الرسمية اللبنانية:

أ- رئاسة الحكومة:

- مجلس الإنماء والإعمار:

تامين التمويل اللازم للبنى التحتية الزراعية(سدود، طرق زراعية، برك تلّية).

- مؤسسة تشجيع الاستثمارات (ايدال) :

تطوير وتحديث برنامج دعم الصادرات الزراعية اللبنانية عبر زيادة موازنته واستحداث آليات جديدة للدعم تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة والى توسيع مروحة المستفيدين وخصوصاً صغار المزارعين من جهة أخرى .

- المجلس الوطني للبحوث العلمية :

تطوير التنسيق ما بين وزارة الزراعة والمجلس بما يخدم عمليتي البحث العلمي والرقابة واستخدام أنظمة الاستشعار عن بعد.

ب- وزارة العدل:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والعدل بما يخص دور القضاء في تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالقطاع الزراعي .

ج- وزارة الخارجية والمغتربين:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والخارجية والمغتربين بما يخص:

- المواضيع المتعلقة بالقطاع الزراعي مع الخارج(برلمانات وحكومات).
- الاتفاقيات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.
- دور لبنان في المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.
- دور السفارات اللبنانية في تسويق المنتجات الزراعية اللبنانية في الخارج.

د- وزارة الداخلية والبلديات:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والداخلية والبلديات بما يخص :

- دور القوى الأمنية في تطبيق القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي.
- دور الدفاع المدني في مكافحة حرائق الغابات .
- دور البلديات واتحاد البلديات في التنمية الريفية وتنمية القطاع الزراعي والرقابة على الغذاء وحماية الاخراج...الخ.

هـ- وزارة المالية:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والمالية بما يخص :

- المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك :الإحصاء والرقابة على الصادرات والواردات .
- إدارة حصر التبغ والتنباك (دعم زراعة التبغ).

و- وزارة الدفاع الوطني:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والدفاع الوطني بما يخص :

- دور الجيش في تطبيق القوانين المراسيم والقرارات الخاصة بالقطاع الزراعي.
- دور الجيش في دعم القطاع الزراعي (الرش بالطائرات، حملات التشجير ...الخ).

ز –وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي :

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والتربية الوطنية والتعليم العالي بما يخص:

- مناهج التربية والتعليم (مفاهيم حول الزراعة والبيئة والغابات ...الخ).
- دور الجسم التعليمي والطلابي في حماية وتوسيع المساحات الخضراء.
- البحث العلمي والتدريب بالتنسيق مع الجامعة اللبنانية.

ح– وزارة الصحة العامة:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والصحة العامة بما يخص :

- سلامة الغذاء.
- الرقابة على المنتجات الزراعية المحليّة والمستوردة.

ط– وزارة العمل:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والعمل بما يخص توفير الضمان الصحي والاجتماعي للمزارعين وصيادي الاسماك.

ي– وزارة الإعلام :

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والإعلام بما يخص التوعية والإرشاد والتدريب.

ق– وزارة الأشغال العامة والنقل :

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والأشغال العامة والنقل بما يخص مرافئ الصيادين (المديرية العامة للنقل) والمخططات التوجيهية وحماية الأراضي الزراعية (المديرية العامة للتنظيم المدني) .

ل– وزارة الاقتصاد والتجارة:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والاقتصاد والتجارة بما يخص :

- الاتفاقات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.
- تطبيق قانون مكافحة الإغراق.
- دعم زراعة القمح .
- نظاما التتبع والعلامة الزراعية التجارية (Traceability and Labeling).
- الرقابة على المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة.

م- وزارة الطاقة والمياه :

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والطاقة والمياه بما يخص :

- مشاريع الري (سدود، بحيرات، حصاد مائي، تغذية آبار، أقنية ري، أقنية تصريف مياه الأمطار، حفر آبار ...الخ).
- الحد من تلوّث المياه.

ن- وزارة السياحة:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والسياحة بما يخص السياحة الزراعية والبيئية .

ص- وزارة الشؤون الاجتماعية:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية بما يخص دور المرأة والشباب في التنمية الريفية وبرامج مكافحة الفقر وسوء التغذية.

ع- وزارة البيئة:

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والبيئة بما يخص :

- الغابات والتحريج والحفاظ على الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.
- الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي.
- مكافحة التلوث في المياه والتربة والهواء .
- الرقابة على المنتجات الزراعية المحليّة والمستوردة.
- معالجة المخلفات الناتجة عن التصنيع الزراعي.

ف- وزارة الصناعة :

تفعيل التنسيق والتكامل بين وزارتي الزراعة والصناعة بما يخص:

- تطوير قطاع التصنيع الزراعي والغذائي.
- الرقابة على قطاع الصناعات الزراعية والغذائية
- دور معهد البحوث الصناعية في مجال البحث العلمي والرقابة على المنتجات الزراعية المصنعة المحليّة والمستوردة.

٣. **تفعيل التنسيق والتكامل مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية:**

الفاو، ايكاردا، أكساد، الاتحاد الأوروبي، إيفاد، المركز الدولي لبحوث القمح والذرة، برنامج الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية UNDP، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك الإسلامي، CIHEAM، السفارات، الهيئة الدولية للطاقة الذرية، الصندوق الدولي لبحوث السياسات IFPRI ،البنك الدولي، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المجلس الدولي للزيتون IOC، المنظمة الافريقية الاسيوية للتنمية الريفية ARRDO، المنظمة الدولية للكرمةOIV ....الخ ، وذلك بهدف تأطير جميع البرامج والمشاريع ضمن استراتجية عمل متكاملة.

٤. **تفعيل التنسيق والتكامل مع الجامعات والمؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة:**

وذلك في مجالات البحث العلمي والتدريب والإرشاد والرقابة وصياغة السياسات وإعداد البرامج.

٥. **تفعيل التنسيق والتكامل مع نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ونقابة الأطباء البيطريين:**

وذلك من خلال إشراك النقابات في اللجان المختصة من اجل صياغة السياسات وإعداد البرامج وتنفيذها وإعداد القوانين والمراسيم المتعلقة بتنظيم المهن .

٦. **تفعيل التنسيق والتكامل مع الجهات المحلية غير الحكومية:**

وذلك من خلال إشراك ممثلي المزارعين والمنتجين (نقابات، تعاونيات، جمعيات... الخ) في اللجان المختصة من اجل صياغة السياسات وإعداد البرامج وتنفيذها وتشجيع عوائل المزارعين للانخراط في الانتاج والتصنيع اليدوي وتربية الماشية.

المحور الثالث:

تحديث البنى التحتية الزراعية ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
إنشاء برك تلية	تأمين موارد مائية إضافية خفض كلفة الإنتاج	المشروع الأخضر المنظمات الدولية
شق طرق زراعية	خفض كلفة الإنتاج زيادة الرقعة الزراعية	المشروع الأخضر
استصلاح أراضي	زيادة الرقعة الزراعية	المشروع الأخضر
أنظمة ري حديثة	خفض كلفة الإنتاج	دائرة الري–مصلحة الهندسة في التنمية الريفية، المشروع الاخضر، المنظمات الدولية

المحور الرابع:

تفعيل الإرشاد الزراعي:

١. رفع الإرشاد الزراعي من مستوى دائرة إلى مستوى مديرية.
٢. إنشاء مركز إرشادي في كل قضاء ورفده بالإمكانيات البشرية والمادية والتجهيزات اللازمة.
٣. إعداد وتنفيذ برامج إرشادية متخصصة ومرتبطة بسلاسل الإنتاج.
٤. إعداد وتنفيذ برامج أبحاث تطبيقية وإرشادية متخصصة تحقق التعاون بين مديرية الإرشاد الزراعي ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.
٥. إقرار وتنفيذ برامج إرشاد بالشراكة والتكامل مع مؤسسات التعليم العالي والمهني والنقابات والهيئات غير الحكومية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية .

المحور الخامس:

تفعيل الرقابة على المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والاحراج والصيد البحري والبري:

١. **تأهيل وتفعيل أجهزة واليات الرقابة وذلك عبر:**

أ- زيادة عدد الكادر البشري ورفع مستوى كفاءته.

ب- تطوير وتجهيز مختبرات الوزارة: كفرشيما، تل عمارة، الفنار، صور، العبدة، تربل، كفردان، كفرشخنا، لبعا.

ج- إنشاء وتجهيز أربع مختبرات في محطات جديدة : الهرمل، كسروان، حاصبيا، الشوف .

د- تطوير أنظمة واليات الرقابة بالتنسيق ما بين المديرية العامة للزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة والمجلس الوطني للبحوث العلمية ومعهد البحوث الصناعية .

ه- اصدار رزمة متكاملة من القرارات التي من شأنها تفعيل الرقابة على **المنتجات والمدخلات الزراعية والغابات والاحراج والصيد البحري والبري** .

٢. **تأهيل وتفعيل مراكز الحجر الصحي البيطري والنباتي واعتماد الرقابة على الصادرات والواردات في المراكز الحدودية كافة:**

أ- مطار رفيق الحريري الدولي.

ب- مرفأ بيروت .

ج- مرفأ طرابلس.

د- مرفأ صيدا .

ه- المصنع .

و- القاع .

ز- العبودية .

ح- العريضة .

٣. **إعداد وتنفيذ برامج عمل من اجل تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على:**

أ- الالتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية ضماناً للميزة التفاضلية للإنتاج.

ب- إعتماد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجاريةTraceability and Labeling وصولا الى تطبيق انظمة مماثلة بانظمة HACCP وISO.

ج- الانخراط في أنظمة الرقابة والخدمات الفنية الزراعية (فحوصات وتحاليل مخبرية ، كشوفات دورية ، مكافحة أوبئة ...الخ).

وذلك من خلال :

- البرامج الإرشادية والتدريبية.
- أنظمة حوافز تتعلق بالقروض الزراعية ودعم الصادرات.
- إعتماد أنظمة شهادة الجودة.
- الأنشطة التنافسية.

المحور السادس:

تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير:

١. المحاصيل الأساسية:

أ- الإنتاج النباتي (بطاطا، عنب، لوزيات، نجيليات وبقوليات، أعلاف، تفاحيات، زيتون، حمضيات، موز، خضار، نباتات طبية وعطرية، مشاتل، إنتاج البذور ، أزهار) .

ب- الإنتاج الحيواني (غنم، ماعز، أبقار، دواجن وطيور، نحل، سمك).

مشاريع العمل :

أ- الإنتاج النباتي :

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
برنامج متكامل لتطوير إنتاج البذور والشتول المؤصلة والموثقة وتأهيل المشاتل وتصنيفها	خفض كلفة الأصول النباتية المعتمدة إيجاد فرص عمل إمكانية تسويق وتصدير الأصول المنتجة رفع الجودة وتطبيق نظام التتبع	مديرية الثروة الزراعية مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية جمعيات أهلية ومنظمات دولية القطاع الخاص
إدخال أنواع وأصناف جديدة	تحسين الإنتاجية وتحمل الآفات الزراعية والأقلمة زيادة الفرص التنافسية للمحاصيل ربط الزراعة بالصناعة رفع الجودة وتطبيق نظام التتبع	مديرية الثروة الزراعية مديرية التنمية الريفية مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية جمعيات أهلية ومنظمات دولية القطاع الخاص
تحسين معاملات الإنتاج ونشر أساليب استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري والحصاد وما بعد الحصاد	خفض الكلفة تحسين الإنتاجية الحد من تلوث المياه والتربة تحسين خبرات المنتجين رفع الجودة وتطبيق نظام التتبع	مديرية الثروة الزراعية المشروع الاخضر مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية
وضع برنامج للمكافحة المتكاملة (إنتاج الأعداء الطبيعية...الخ) للمحاصيل الرئيسية وتطبيق مشاريع نموذجية وتعميمها	الحد من تلوث الإنتاج الزراعي والمحافظة على سلامة الغذاء تحسين جودة الإنتاج خفض الكلفة زيادة القدرة التنافسية وفرص التسويق تطبيق نظام التتبع	مديرية الثروة الزراعية مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية جمعيات أهلية ومنظمات دولية
تطوير ونشر الزراعة العضوية	الحد من تلوث الغذاء والتربة والمياه المحافظة على التوازن البيئي زيادة القيمة المضافة للمنتج تطبيق نظام التتبع	وزارة البيئة مديرية الثروة الزراعية مديرية التنمية الريفية مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

ب- الإنتاج الحيواني:

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
وضع برنامج متكامل لإدارة المزرعة (صحة حيوانية، تغذية، تسمين، تلقيح اصطناعي ...الخ)	تحسين الإنتاجية والنوعية للمنتجات الحيوانية رفع قدرات وخبرات المربين الحد من انتشار الأمراض الوبائية تحسين نسل القطيع المحلي	مديرية الثروة الحيوانية مديرية التنمية الريفية مصلحة الأبحاث العلمية المربون منظمات دولية وغير حكومية
تطوير قطاع إنتاج الحليب	تحسين نوعية الحليب وزيادة القيمة المضافة زيادة فرص التسويق والتصنيع	مديرية الثروة الحيوانية مديرية التنمية الريفية وزارة الاقتصاد مصلحة الأبحاث العلمية مراكز تجميع الحليب والقطاع الخاص
تنظيم وتطوير قطاع المسالخ	المحافظة على نوعية وجودة اللحوم تطبيق نظام التتبع للحيوانات المعدة للذبح واللحوم المستهلكة	مديرية الثروة الحيوانية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد البلديات القطاع الخاص والمسالخ التنظيمات المهنية
تنظيم قطاع إنتاج الدواجن (بيض وفروج وأعلاف ...الخ) وإنتاج اللقاحات	تحسين إنتاجية الدواجن خفض كلفة الإنتاج تحسين نوعية المنتجات	مديرية الثروة الحيوانية مديرية التنمية الريفية القطاع الخاص التنظيمات المهنية
تنظيم قطاع تربية النحل وتشجيع إنشاء وحدات متخصصة ذات تقنية متطورة (ملكات وسلالات)	رفع القدرة التنافسية للمُنتِج اللبناني المحافظة على الغطاء النباتي تمكين المربين من إدارة متكاملة للآفات والأمراض	وزارة البيئة مديرية الثروة الزراعية مديرية التنمية الريفية التنظيمات المهنية
تنظيم قطاعي الصيد البحري والنهري وإنتاج بيوض السمك	تنظيم مهنة الصيد البحري المحافظة على الثروة السمكية	مديرية التنمية الريفية القطاع الخاص والتنظيمات المهنية وزارة البيئة

ج- تفعيل وتطوير آليات وبرامج التصنيع والتسويق الداخلي والخارجي:

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
تنظيم وتطوير عمليات ما بعد الحصاد (فرز، توضيب، تخزين، تبريد ...الخ) تنظيم وتطوير قطاع مراكز التوضيب والتبريد تنظيم وتطوير قطاع الصناعات الغذائية	تصريف فائض الانتاج رفع جودة المنتج وتطبيق نظام التتبع توسيع اعتماد التقنيات الحديثة الرقابة على انتاج الغذاء	مديرية الثروة الزراعية مديرية الدراسات والتنسيق مديرية التنمية الريفية وزارة الاقتصاد والتجارة البلديات والتعاونيات والنقابات القطاع الخاص
تنظيم وتطوير أسواق الجملة بالتعاون مع الجهات المختصة	رفع جودة المنتج وتطبيق نظام التتبع ربط السوق المحلي بالاسواق العالمية لتحسين فرص التسويق زيادة القدرة التنافسية للمنتج	مديرية الثروة الزراعية مديرية الدراسات والتنسيق وزارة الاقتصاد والتجارة البلديات والتعاونيات والنقابات القطاع الخاص غرف التجارة والصناعة والزراعة
تنظيم وتطوير الأسواق الشعبية وأسواق المزارعين تفعيل دور المعارض والمهرجانات الزراعية	حماية المنتجين الزراعيين رفع جودة المنتج وتطبيق نظام التتبع إيجاد فرص تسويق محلية جديدة زيادة العائد للمزارعين وخفض أكلاف المنتجات الزراعية على المستهلك	مديرية الثروة الزراعية مديرية الدراسات والتنسيق وزارة الاقتصاد والتجارة البلديات والتعاونيات والنقابات القطاع الخاص غرف التجارة والصناعة والزراعة
تفعيل وتطوير برنامج دعم الصادرات الزراعية تفعيل المشاركة في المعارض الزراعية العربية والإقليمية والدولية	تحسين فرص التسويق الخارجي رفع جودة المنتج وتطبيق نظام التتبع دعم المنتجات المحلية	وزارة الزراعة IDAL وزارة الاقتصاد شركات المراقبة غرف التجارة والصناعة والزراعة

المحور السابع:

وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة :

١. **<u>وضع برنامج تسليف تساهم فيه:</u>**

أ- الدولة اللبنانية (وزارة المالية ، مصرف لبنان)

ب_ المؤسسات الدولية .

ج- المصارف اللبنانية .

د – مؤسسة كفالات .

٢. **<u>هدف البرنامج :</u>**

إعطاء قروض مدعومة لصغار ومتوسطي المنتجين عبر شبكة المصارف اللبنانية وفق آليات مدروسة تخفف من شروط القروض وتحافظ على الضمانات، وذلك من اجل :

أ-زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي .

ب- خفض كلفة الإنتاج وتحسين الجودة .

ج- ربط القروض بتقنيات جديدة وأنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية (Traceability and Labeling) وشهادة الجودة.

د-إعطاء أولوية في برنامج دعم الصادرات.

٣. **<u>برامج دعم وتدريب حول الجدوى الاقتصادية :</u>**

من أجل تمكين المنتجين من الحصول على القروض، ينبغي إعداد وتنفيذ برامج دعم وتدريب متخصصة لتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون ما بين وزارة الزراعة والمصارف والتعاونيات والنقابات والجمعيات الأهلية وغرف التجارة والصناعة والزراعة.

<u>المحور الثامن</u>:

الحفاظ على الموارد الطبيعية: التربة، الغابات، التنوع البيولوجي، تنظيم استخدام الأراضي الهامشية والمراعي والثروة السمكية:

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
اعتماد وتنفيذ مخطط للمناطق الزراعية المتجانسة	إعداد مرجعية علمية لتحديد أنواع الزراعات والنباتات الملائمة لمختلف أنواع الأراضي لتوجيه المزارع نحو الزراعات المناسبة	قيادة الجيش مديرية الثروة الزراعية مديرية الدراسات والتنسيق مديرية التنمية الريفية المجلس الوطني للبحوث العلمية البلديات والتعاونيات والنقابات مجلس الإنماء والأعمار
تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التصحر الصادرة عن وزارة الزراعة عام ٢٠٠٣	الحد من التأثيرات السلبية على التربة الحد من الفقر والهجرة الداخلية زيادة الغطاء النباتي رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية	مديرية الثروة الزراعية المشروع الاخضر وزارة البيئة مديرية التنمية الريفية مديرية الدراسات والتنسيق مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية البلديات والتعاونيات والنقابات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنظمات الدولية
تطوير وإدارة المراعي على أساس المشاركة والاستدامة	المحافظة على المراعي والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تامين مصادر علفية طبيعية خفض أكلاف الإنتاج	مديرية الثروة الزراعية وزارة البيئة مديرية التنمية الريفية مديرية الدراسات والتنسيق مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية البلديات والتعاونيات والنقابات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنظمات الدولية

مشاريع العمل	الأهداف المباشرة	الجهات المعنية
برنامج متكامل للإدارة المستدامة للغابات والموارد الحرجية والحدائق العامة	المحافظة على الأحراج والغابات زيادة المساحات الخضراء المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تشجيع السياحة الزراعية	وزارة الدفاع وزارة التربية وزارة البيئة وزارة الإعلام مديرية التنمية الريفية مديرية الدراسات والتنسيق مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية البلديات والتعاونيات والنقابات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنظمات الدولية
وضع برنامج متخصص حول التثقيف البيئي في القطاعات الزراعية والبيئية	المحافظة على الموارد الطبيعية تعميم المفهوم ألتشاركي في المحافظة على البيئة الزراعية تشجيع السياحة الزراعية	وزارة الدفاع وزارة التربية وزارة البيئة وزارة الإعلام مديرية التنمية الريفية مديرية الدراسات والتنسيق مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية البلديات والتعاونيات والنقابات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المنظمات الدولية